

أملية



الجيش يريد إفراجاً غير مشروط عن جنوده، والمسلحون يصرون على «التبادل»

يتبنى «مئة في المئة» كلام الرئيس سلام على أثر الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، ولا حظ أنه «يعتبر عن موقف مجلس النواب أيضاً». إلا أنه رأى أن «لا داعي لعقد جلسة تضامنية للمجلس مع الجيش لأن رئيس الحكومة عبّر عن رأينا. وهو ما أبلغته إليه. لكن لا بد من التحرك لدعم الجيش والتضامن معه، وهو ما قلته أخيراً للسفراء الأميركي والسعودي والاتحاد الأوروبي بأن عليهم دعم الجيش اللبناني. قلت لهم لا أعرف ماذا يحتاج إليه الجيش، لكن يجب تلبية كل ما يقدمه قائده من لوائح عن حاجات المؤسسة العسكرية من مساعدات مالية وعسكرية ولوجستية. ويقتضي أن لا يتذرع أحد بأنه لا يمكن تزويد الجيش بسلاح متطور بسبب إسرائيل. نحن اليوم في معركة أخرى مع الإرهاب».

ونقل بري عن السفراء الثلاثة تأكيدهم أن حكوماتهم جاهزة لتزويد الجيش بما يتطلبه. إلا أنه لاحظ أن الموقف الأخير للعاهل السعودي الملك عبد الله من دعم الجيش أتى نتيجة اتصالات أجريت بالملكة لاستعجال تنفيذ الهدية السعودية بثلاثة مليارات دولار للجيش، وقال بري إن موقفاً فرنسياً صدر في الإطار نفسه.

ووصف المواقف الأخيرة للرئيس سعد الحريري من المؤسسة العسكرية بأنها جيدة، وكذلك تيار المستقبل، وقال: «ما يهمني في هذه المواقف هو دعم الجيش فقط. أما من يتهم من فهذا أمر لا يهمني في الوقت الحاضر. الأولوية الآن للوقوف إلى جانب الجيش».

ووصف موقف بعض نواب الشمال مما اعتبر نشازاً عن الإجماع الوطني على تأييد الجيش بأنه أقرب «إلى

المزايدات والتكثيف السياسي». وقال رئيس المجلس: «لا علاقة للجيش بالتسويات السياسية الجاري الحديث عنها. بل هو يعرف ما يجب القيام به، وهو يقوم به. أما إذا نجحت الوساطات من خلال تسوية تقضي بإخراج المسلحين من عرسال وتحريز العسكريين، فهذا أمر جيد لتجنب أهالي عرسال كلفة المواجهة. لكن من الآن أقول، حالما تنتهي المعركة يجب الالتفات فوراً إلى ملف النازحين السوريين. لم يعد في الإمكان بعد اليوم - وبعد كل ما شهدناه في عرسال - القبول باستمرار النزوح السوري على هذه الحال، وخصوصاً بعدما تبين أن مخيمات النازحين

كانت بيئة حاضنة للمسلحين الإرهابيين. وسبق أن نبهت مراراً ولم يُصغ إليّ حيال خطورة تسبّب مخيمات النزوح. أضف إن السلطات السورية أعلنت استعدادها للتعاون معنا على معالجة هذا الملف، علماً بأن هناك مناطق آمنة كثيرة في سوريا يستطيع النازحون اللجوء إليها».

عبد الله يتصل بالرئيس السابق

على صعيد آخر، وبعد صمت سعودي لافت طوال 3 أيام، أجرى الملك السعودي اتصالاً هاتفياً بالرئيس السابق للجمهورية ميشال سليمان، أبلغه فيه، بحسب مكتب سليمان، دعم السعودية للجيش في معركته، ونيته تسريع تسليم 3 مليارات دولار أميركي إلى فرنسا، التزاماً بتعهد الرياض دفع هذا المبلغ لشراء أسلحة ومعدات عسكرية فرنسية لحساب الجيش اللبناني. وأبلغ سليمان هذا الموقف لقائد الجيش العماد جان قهوجي في وزارة الدفاع في اليرزة، بحضور وزير الدفاع سمير مقبل.

وكانت كتلة «المستقبل» اللبنانية قد عقدت أمس اجتماعها الأسبوعي، وحملت خلاله حزب الله مسؤولية جزء كبير مما يحصل في عرسال، وطالبته بالانسحاب من سوريا. وأكدت الكتلة في بيانها أن «على الجيش استعادة السيطرة على عرسال ومحيطها».

وأشارت مصادر مستقبلية إلى «حصول نقاش طويل في الكتلة أمس، انتصر بعده الرأي الذي يؤكد دعم الجيش بالمطلق في معركته مع المجموعات المسلحة، وإذا كان هناك اعتراضات على بعض التصرفات تناقش مباشرة مع قيادة المؤسسة العسكرية، بعيداً عن الإعلام ومن دون مبالغة». ولفتت المصادر إلى أن «كلمة الرئيس سعد الحريري الأخيرة كانت بمثابة خريطة طريق، رسم فيها شكل التعاطي مع معركة الجيش».

نفي حزب الله

من جهة أخرى، أصدر حزب الله بياناً أشاد فيه بموقف الحكومة اللبنانية الداعم للجيش في حربه على الإرهاب. وأكد الحزب أن قتال القوى التكفيرية في عرسال ومحيطها هو واجب حصري للجيش اللبناني، نافية تدخله في سير المعارك الدائرة في تلك المنطقة.

أمنياً، تحدّثت مصادر ميدانية عن مقتل الإرهابي «أبو حسن الحمصي»، أحد المسؤولين عن تفخيخ سيارات وإرسالها للتفجير في لبنان العام الماضي. وقالت المصادر إن الحمصي قتل في اشتباكات بين الجيش اللبناني والمجموعات التابعة لداعش و«النصرة» في جرد عرسال.

إلى أن مسلحي «داعش» و«النصرة» حاولوا قرابة الرابعة فجرًا استقدام تعزيزات بشرية من الجرد، عبر طريق بين وادي عين عطا وعقبة الجرد، إلا أن الجيش تمكن بعد اشتباكات عنيفة، امتدت لساعتين، من قتل وجرح عناصر المجموعة، وفرّ من بقي من عناصرها إلى جرد السلسلة الشرقية. فيما أغار الطيران الحربي السوري أول من أمس على رتل من مقاتلي المجموعات المسلحة متوجّه من جرد القلمون إلى جرد عرسال. وكان موكب هيئة العلماء المسلمين، الذي دخل إلى عرسال منتصف ليل أول من أمس للتفاوض مع المسلحين وكشف

ابراهيم الامين

أعيدوا نازحي عرسال إلى سوريا

تمضي المواجهة القائمة في عرسال نحو نهايات غير محسوبة. الأمر، هنا، لا يتعلق بطبيعة المعركة العسكرية. كل المؤشرات تقود إلى أن المسلحين سيخسرون. قد يسقط ضحايا أكثر، وتأخذ المعركة وقتاً أطول، ويكون هناك دمار ودماء. لكن منطق الأمور وطبيعتها يقولان إن من يقاوم الجيش في عرسال ليسوا أصحاب قضية محقة حتى ينتصروا.

في داخل لبنان، سيشعر الناس بالضيق إزاء ما يحصل. داعمو الجيش يطلبون منه المستحيل، وخصومه لن يترحموا على شهدائه. وأهالي عرسال سيعيشون أكثر مرحلة تعب وقلق في حياتهم. لكن الجمهور، عموماً، سيواصل انقسامه حول الموقف من الأزمة السورية. وبهذا المعنى، لا تزال قضية عرسال عنصراً من توابع الأزمة السورية. ولم تصل بعد لتكون عنصراً في الأزمة اللبنانية. وبالتالي، ليس فيها عناصر شبه مع أحداث عنبر، ولا مع أحداث طرابلس، حتى ولو حاول البعض ربط الأمور بالأزمة السورية. في طرابلس وعبراً، للمشكلة جذرها اللبناني. لكن، في عرسال، المسألة برمّتها عنصر سوري بامتياز. حتى أهالي عرسال أنفسهم، عندما اتخذوا موقفاً عملياً من الأزمة السورية، تصرفوا وفق الحساب المنطقي الذي يجعلهم سوريين في الحياة اليومية، أكثر منهم لبنانيين. إذ إن لبنان، الرسمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، لم ير في عرسال يوماً موضوعاً لبنانياً.

ولأن الأمر كذلك، لا يمكننا توقع انهيارات سياسية لبنانية. حتى الخشية الأمنية الواقعية من تداعيات على شكل عمليات عسكرية أو احتجاجات أو محاولات تمرد عسكري في أكثر من منطقة لبنانية، لن تشكل في حد ذاتها عنصراً لبنانياً ينعكس تأزماً كبيراً أو طويل الأمد. سيظل الأمر في حدود ردود الفعل، المحصورة، أيضاً، بارئدات الأزمة السورية. وبالتالي، من

ينظر إلى مواقف القوى السياسية عليه أن يتعامل مع الأمر على أنه جزء من المراجعة القائمة حيال الموقف من الأزمة السورية. وبالتالي من المنطقي القول:

**لم تتعامل
الدولة والأحزاب مع
عرسال يوماً على
أنها جزء من لبنان**

- إن قوى 14 آذار لا يمكنها إعلان موقف داعم للجيش اللبناني وكأنه يواجه عصابة مسلحة، من دون أن تعيد هذه القوى قراءة الموقف من الأزمة السورية. ومن لديه موقف رافض لسلوكيات المجموعات المسلحة السورية في عرسال، عليه التثبت من أن هذا هو سلوكها الحقيقي أينما وجدت. ومع الأسف، هو سلوك واحد يمتد على طول خريطة الربيع العربي إياه.

- إن موقف تيار المستقبل يحمل في طياته خبث الأولاد الأشقياء. هو أصل الموقف الانتهازي الذي يقبل بكل شيء شرير، شرط أن يبتعد عن حقيقته. ولا شيء يجبره على إعلان موقف واضح إلا متى تحسس خطر الحريق في قلب منزله. وسيكون موقف التيار شبيهاً بموقف مراقب، لأن المستقبل، شأنه شأن قوى 14 آذار، يعرف أن الموقف الحاسم يستوجب موقفاً حاسماً ممانئاً من الأزمة السورية نفسها. ومن يرد محاصرة الإرهاب في لبنان، عليه التوجه صوب منابعه.

- إن موقف النائب وليد جنبلاط لا يمثل قراءة جديدة في التطورات اللبنانية الداخلية. هو موقف يتعلق بإشكالية الأقلية الدرزية التي يتحدث جنبلاط باسم الغالبية من أهلها، والتي لم تعد تشعر بأي نوع من الأمان جراء تطورات الأزمة السورية. فيه مراجعة ناجمة عن خسارة خيار الرهان على معارضة سورية تسقط الحكم في سوريا، وفيه محاولة جديدة لاحتواء ردود الفعل. هذه المرة، أدرك جنبلاط أن عناصر الحماية تأتي من سياسة واضحة، فيها الموقف الواضح، وليس من خلال سياسة بائسة عاجزة، عنوانها «النأي بالنفس».

- إن موقف الغالبية الشعبية عند المسيحيين لا يمكن صرفه خارج القلق الوجودي الذي يعصف بالمشركين المسيحيين الذين باتوا يتلمسون حقيقة أن الوقوف على التل، والتفرج على حرب طائفية أو مذهبية أو وطنية تدور من حولهم، هو وقوف من ينتظر وصول حافلة تقلّه إلى مكان بعيد. وليس موقف من يريد البقاء في هذه الأرض. وكل محاولة للتطلي خلف أو هام الأقلية المحصنة غربياً وعالمياً، أو الحاجة إليها لضمان التنوع عندنا، أو الفرادة التي تمنع الاستغناء عن خدمات هذه الأقلية، هي محاولات لا أمل منها. فإما الانخراط في المعركة أو الانتحار الصامت. وخيارات المعركة واضحة لا تحتاج إلى مجهر.

لكن، ماذا عن العلاج السوري لأزمة عرسال؟ هناك حقيقة تقول بأن في عرسال، اليوم، أقل بقليل من مئة ألف شخص؛ أكثر من نصفهم من النازحين السوريين. وبالمناسبة، فإن علاقات المصاهرة والتعامل التجاري والعلاقات الاجتماعية كانت قائمة أساساً بين معظم هؤلاء النازحين وبين أهالي عرسال والقرى المجاورة لها. وهذا الحشد المدني الكبير يجب النظر إليه، اليوم، كتكتلة بشرية لا كتكتلة سياسية، حتى لو كان موقف غالبيتها معارضاً للنظام في سوريا وللجيش ولحزب الله في لبنان.

أما المبادرة المنتظرة من جانب الحكم في سوريا، وبدعم وضغط من جانب حزب الله، فهي القيام سريعاً، وسريعاً جداً، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين عودة هؤلاء النازحين إلى قرأهم ومدنهم، من دون النظر إلى الشروط الأمنية والسياسية. الخيار الإلزامي القسري الوحيد الممكن اتباعه مع هؤلاء النازحين، هو، فقط، تأمين عودتهم إلى بلادهم، وعندها يمكن توجيه البنديفة مباشرة إلى صدور المسلحين، وتخلييرهم بين إلقاء السلاح أو الموت!